



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والثلاثون

١١-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

## رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان من الممثل الدائم للأرجنتين لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف

يشرفني أن أشير إلى الإضافة إلى الآراء المتعلقة بالاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية، والردود المقدمة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (A/HRC/36/9/Add.1) (المملكة المتحدة، الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار والأقاليم التابعة للتاج البريطاني: مرفق الرد على التوصيات الواردة في ٤ أيار/مايو ٢٠١٧)، المقدمة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والمنشورة في الموقع الشبكي الرسمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (www.ohchr.org). ففي هذه الوثيقة، تصنّف جزر مالديف بوصفها "إقليماً بريطانياً فيما وراء البحار"، كما لو كانت منفصلة عن الأرجنتين، ويُشار إليها حصراً بالاسم البريطاني للمكان.

وفي ذلك الصدد، تذكّر حكومة الأرجنتين بأن جزر مالديف، وجزر ساوث جورجيا، وجزر ساوث ساندويتش، والمناطق البحرية المحيطة بها إنما هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الوطنية للأرجنتين، ونظراً إلى احتلالها غير القانوني من جانب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية فهي موضع نزاع سيادي بين البلدين، وهو ما تعترف به الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى.

ولقد أدى الاحتلال غير القانوني للجزر من جانب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة القرارات ٢٠٦٥ (د-٢٠)، و٣١٦٠ (د-٢٨)، و٤٩/٣١ و٩/٣٧، و١٢/٣٨، و٦/٣٩ و٢١/٤٠، و٤٠/٤١، و١٩/٤٢، و٢٥/٤٣، التي تقر فيها بوجود نزاع سيادي يُشار إليه باسم "مسألة جزر مالديف"، وتحت فيها حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على استئناف



المفاوضات من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى تسوية سلمية ودائمة للنزاع. وقد دعت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة، في مرات عديدة، إلى المفاوضات، كان آخرها في قرار اعتمده في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

وفي ضوء ما تقدم ذكره، ترفض حكومة الأرجنتين المحاولة التي تنطوي عليها تلك الوثيقة بتصنيف الأراضي الأرجنتينية بوصفها "إقليمياً فيما وراء البحار". ومن نفس المنطلق، ترفض حكومة الأرجنتين أية وثائق أو إجراءات أخرى تُشتق من محاولة توسيع النطاق الإقليمي المشار إليه أعلاه، والذي رفضته الأرجنتين في حينه.

وتطلب حكومة الأرجنتين أيضاً اتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان التطبيق السليم لجميع نسخ التوجيه التحريري الصادر عن أمانة الأمم المتحدة ST/CS/SER.A/42 من أجل إثبات وجود ذلك النزاع السيادي، بإدراج حاشية في أسفل الصفحة واستخدام التسمية المزدوجة على النحو المحدد في التوجيه.

وأخيراً، تطلب حكومة الأرجنتين تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس حقوق الإنسان.

(توقيع) مارسيلو سيمبا  
السفير الممثل الدائم